6 CP

Diversity of Cultural Expressions
Diversité des expressions culturelles
Diversidad de las expresiones culturales
Разнообразие форм культурного самовыражения
تنوع أشكال التعبير الثقافي
文化表现形式多样性

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura
Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
联合国教育、科学及文化组织

DCE/17/6.CP/9
باريس، ٢٠١٧/٤/٣
الأصل: إنجليزي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية السادسة
باريس، مقر اليونسكو، القاعة ٢
١٢-١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت: التقارير الدورية التي تقدَّم كل أربع سنوات: إرسال تقارير جديدة وطبعة عام ٢٠١٥ من التقرير العالمي

وفقاً للفقرة ١٠ من القرار 5.CP 9a الصادر عن مؤتمر الأطراف، تعرض هذه الوثيقة موجزاً لمناقشات اللجنة بعد مداولاتها بشأن التقارير الدورية التي تقدمها الأطراف كل أربع سنوات والتي استعرضتها اللجنة خلال دورتيها التاسعة والعاشرة. ويقدَّم تحليل الأمانة في شكل تقرير عالمي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بعنوان "إعادة رسم السياسات الثقافية: عقد من الزمن لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من أجل التنمية". وترد ملخصات تقارير الأطراف في الوثيقة DCE/17/6.CP/INF.4. ويمكن الاطلاع على التقارير الدورية الكاملة التي تقدَّم كل أربع سنوات على الموقع الشبكي للاتفاقية http://en.unesco.org/creativity/monitoring-reporting/periodic-reports/available-reports.

القرار المطلوب: الفقرة ٣٤.

الخلفية

١ – إن المادة ٩ من اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية")، المتعلقة بتقاسم المعلومات وشفافيتها، تنص في الفقرة (أ) منها على أن "تقدّم الأطراف المعلومات المناسبة في تقاريرها إلى اليونسكو كل أربع سنوات بشأن التدابير المتخذة لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي داخل أراضيها وعلى الصعيد الدولي".

٢ – ونظرت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة") في دورتها التاسعة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) في خمسة تقارير (٥) دورية تقدَّم كل أربع سنوات (يشار إليها فيما يلي بـ "التقارير الدورية")، وأطلقت التقرير العالمي الأول المعنون "إعادة رسم السياسات الثقافية: عقد من الزمن لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من أجل التنمية" (المشار إليه فيما يلي بـ "التقرير العالمي لعام ٢٠١٥"). ونظرت اللجنة في دورتها العاشرة (كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦) في ثلاثة وثلاثين (٣٣) تقريراً دورياً.

٣ – يدعى مؤتمر الأطراف في هذه الدورة إلى بحث ما يلي:

(١) التقارير الدورية المقدمة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ وملخصاتها الواردة في الوثيقة DCE/17/6.CP/INF.4؛

(٢) قائمة الأطراف التي يتوقع أن تقدم تقاريرها الدورية للفترة ٢٠١٧–٢٠١٨ وقائمة الأطراف التي يتوقع صدور تقريرها الدوري خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٦ (انظر الملحق الأول)؛

(٣) التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ وإطار الرصد لمتابعة تنفيذ الاتفاقية (انظر الملحق الثاني)

(٤) ملخص لمناقشات الدورتين العاديتين التاسعة والعاشرة للجنة بشأن التقارير الدورية والنتائج الرئيسية للتقرير العالمي الأول.

موجز الإجراءات التي اتخذتها الأمانة (٢٠١٥–٢٠١٧)

٤ – لتنفيذ القرار 5.CP 9a الصادر عن مؤتمر الأطراف وقرارات الدورتين التاسعة والعاشرة للجنة والمبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن المادة ٩، اضطلعت الأمانة بالأنشطة التالية خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٧:

(١) توجيه رسائل وخطابات تذكير إلى الأطراف المعنية بالبريد الإلكتروني تدعوها فيها إلى تقديم تقاريرها الدورية إلى الأمانة؛

(٢) العمل مع خبراء دوليين ومنظمات شريكة لإعداد التقرير العالمي لعام ٢٠١٥، وتنظيم اجتماع لمجلس التحرير من ٣١ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ في مدرسة هيرتي للحوكمة (Hertie School of Governance) في برلين، ألمانيا. واستند كاتبو التقرير إلى التقارير الدورية الـ ٧١ المقدمة من الأطراف بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ وإلى مصادر أخرى؛

(٣) نشر وإطلاق التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أثناء الدورة التاسعة للجنة. والتقرير العالمي هذا، الذي يحل محل الملخص التحليلي للتقارير الدورية الذي تعده الأمانة، يعرض مختلف الطرق التي تنفَّذ بها الاتفاقية على الصعيد العالمي، ويُبرز السياسات المبتكرة والاتجاهات والتحديات التي تواجهها الأطراف. وقد أمكن إصداره بفضل دعم الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. والتقرير الكامل متوفر باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والصينية، وقد تُرجم الملخص إلى ثماني لغات (الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية والكورية والصينية والعربية والمنغولية)؛

(٤) وضع إطار شامل للرصد (انظر الملحق الثاني) يحدد للأطراف مجالات واضحة ينبغي فيها القيام بتدخلات سياسية لتنفيذ الاتفاقية، ومجموعة من المؤشرات لمتابعة التغيير والتقدم المحرز على مر الزمن؛

(٥) المشاركة في سلسلة من العروض العامة للتقرير العالمي لعام ٢٠١٥ في أنحاء العالم، مما عزز الوعي بأهمية إعداد تقارير دورية لأغراض رصد السياسة العامة. ودعمت الأمانة وشجعت فعاليات مختلفة نظمتها الأطراف والمكاتب الميدانية لإطلاق التقرير؛

(٦) العمل مع خبراء دوليين ومنظمات شريكة لإعداد الطبعة الثانية من التقرير العالمي، استناداً إلى التقارير الدورية المقدمة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ ومصادر أخرى. وعُقد الاجتماع الأول لمجلس تحرير التقرير العالمي الثاني في فيينا (النمسا) في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بدعم من اللجنة النمساوية لليونسكو والمستشارية الاتحادية (شعبة الفنون والثقافة). وعُقد الاجتماع الثاني لمجلس التحرير في ستوكهولم (السويد) في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، بالتعاون مع مجلس الفنون السويدي واللجنة الوطنية السويدية لليونسكو؛

(٧) تنقيح وبلورة واختبار نموذج تدريب بشأن رصد السياسات التشاركية بالتعاون الوثيق مع الخبراء الدوليين والمكاتب الميدانية لليونسكو؛

(٨) بالتعاون مع المكاتب الميدانية لليونسكو[١] والخبراء الدوليين، تنفيذ أنشطة[٢] لبناء القدرات بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية في ١٢ من الدول الأطراف (إثيوبيا، وإندونيسيا، وبوركينا فاسو، وتونس، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، وفيتنام، وكمبوديا، وكوبا، وكولومبيا، والمغرب)؛

(٩) في ضوء نجاح المشروع الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية وبالتعاون مع المكاتب الميدانية لليونسكو، تنفيذ أنشطة مماثلة لبناء القدرات في إكوادور، ومدغشقر، وموزمبيق، وكوت ديفوار، وتوغو، وغينيا، ومنطقة

---

١ المكاتب الميدانية لليونسكو في أديس أبابا، وداكار، وهانوي، وهراري، وهافانا، وجاكرتا، ونيروبي، وبنوم بنه، وكيتو، والرباط.

٢ المشاريع التي مولتها الوكالة السويدية للتنمية الدولية تمثلت في الأنشطة الأربعة التالية: (١) إجراء مشاورات وتقييم للاحتياجات بين جهات معنية متعددة؛ (٢) تنفيذ حلقات عمل تدريبية لفريق وطني قوامه جهات معنية متعددة، مسؤول عن تقديم التقارير الدورية؛ (٣) إعداد تقرير بمساعدة فنية من مرفق الخبراء؛ (٤) عرض التقرير على العموم ومناقشته.

البحر الكاريبي، استفادت منها أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا؛

(١٠) إنتاج شريط فيديو ترويجي عن تنفيذ المشروع الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية بشأن رصد السياسات التشاركية في ١٢ بلداً وعرضه على اللجنة في دورتها العاشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

(١١) استحداث استمارة إلكترونية لتقديم التقارير الدورية وتحديثها باستمرار وتحسين نظام إدارة المعارف في الاتفاقية. ووجهت الأمانة إلى الأطراف رسائل تعميمية تدعوها فيها إلى ملء الاستمارة الإلكترونية لتسهيل نشر المعلومات بعد تقديم التقرير الدوري. ويدعم نظام إدارة المعارف تبادل المعلومات وشفافيتها، ويوفر ممارسات مبتكرة على صعيد السياسات مصنفة وفقاً للمواضيع (الثقافة والتنمية المستدامة، والسياسات والتدابير الثقافية، والبث الإذاعي العام، والتكنولوجيات الرقمية، والتعاون الدولي، ومشاركة المجتمع المدني، والمعاملة التفضيلية). وتم دعم تطوير نظام إدارة المعارف من خلال تمويل من خارج الميزانية قدمته السويد وإيطاليا في شكل خبير مشارك.

لمحة عامة عن التقارير التي تلقتها الأمانة وبحثتها اللجنة في دورتيها التاسعة والعاشرة

٥ – تلقت الأمانة ما مجموعه ٣٨ تقريراً دورياً وبحثتها اللجنة[٣] في دورتيها التاسعة والعاشرة (أي ٣٦,٥ في المائة من التقارير الـ ١٠٤ المتوقعة). وقُدّم ٣٢ تقريراً منها بالإنجليزية، و٦ تقارير بالفرنسية.

٦ – وقدّم ثلاثون (٣٠) طرفاً (تمثل تقاريرها نسبة ٧٩ في المائة من التقارير الدورية الواردة) بيانات إحصائية باستخدام *ملحق المصادر والإحصاءات*، أو بإدراج إحصاءات ثقافية في تقريرها الدوري الرئيسي. ويمثل ذلك تحسناً كبيراً مقارنة بالتقارير التي نظرت فيها اللجنة في دورتيها السابعة والثامنة، حيث لم يقدّم سوى ٣٨ في المائة من الأطراف بيانات إحصائية.

٧ – ويبين الجدول أدناه عدد التقارير الدورية المتوقعة والواردة التي تلقتها مجموعات اليونسكو الانتخابية.

عدد التقارير الدورية المتوقعة والواردة التي تلقتها اللجنة واستعرضتها في دورتيها التاسعة والعاشرة*

---

٣ بحثت اللجنة في دورتيها التاسعة والعاشرة تقارير دورية من الأطراف التالية: الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا (تقرير متأخر من عام ٢٠١٣)، وأفغانستان، وألمانيا، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيطاليا، والبرازيل، وبيلاروس، وجمهورية كوريا (تقرير متأخر من عام ٢٠١٤)، وجورجيا (تقرير متأخر من عام ٢٠١٢)، والدنمارك، وزمبابوي، وسلوفاكيا، والسنغال (تقرير متأخر من عام ٢٠١٢)، وسوازيلند، وسويسرا، وشيلي، وطاجيكستان (تقرير متأخر من عام ٢٠١٢)، وعمان، وفرنسا، وفنلندا، وفيتنام، وكوستاريكا، وكينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومدغشقر، والمكسيك، ومنغوليا، وموناكو، وناميبيا، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند (تقرير متأخر من عام ٢٠١٢)، وهندوراس (تقرير متأخر من عام ٢٠١٤).

المجموعة الانتخابية	التقارير المتوقعة	التقارير الواردة	معدل تقديم التقارير
المجموعة الأولى	21	10	47.6%
المجموعة الثانية	18	6	33.3%
المجموعة الثالثة	16	7	43.8%
المجموعة الرابعة	9	8	88.9%
المجموعة الخامسة (ألف)	30	6	20.0%
المجموعة الخامسة (باء)	9	1	11.1%
منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية	1	0	0.0%
المجموع	**104**	**38**	**36.5%**

* *تلقت الأمانة ٢٢ تقريراً دورياً إضافياً منذ الدورة العاشرة للجنة٤، الأمر الذي رفع معدل التقارير الواردة إلى ٥٧,٧ في المائة من الكمية الإجمالية المتوقعة.*

٨ – وقدمت ثمانية (٨) من البلدان الشريكة الـ ١٢ في المشروع الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية تقاريرها الدورية، مبرهنةً بذلك على أهمية وفعالية التدريب لبناء القدرات الذي أعدته الأمانة دعماً للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل الوفاء بالتزامها على صعيد إعداد التقرير. وأما باقي البلدان الأربعة (٤) الشريكة في المشروع المذكور فستقدّم تقاريرها الدورية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ملخص مناقشات اللجنة

٩ – أثار البند المتعلق بالتقارير الدورية نقاشاً مفعماً بالحيوية ليس فقط بين أعضاء اللجنة بل أيضاً بين الأطراف الحاضرة بصفة مراقب وممثلي المنظمات غير الحكومية.

١٠– واعترف أعضاء اللجنة والمراقبون بالإجماع بنوعية العمل المؤدى في إعداد التقارير الدورية وأشادوا بالأطراف التي قدمت تقاريرها الدورية وبالتحليل المضمّن في التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ وكذلك بنوعية وثائق العمل الصادرة عن الأمانة.

١١– وشددت الأطراف بشكل مشترك على أهمية عملية تقديم التقارير الدورية في دعم تنفيذ أهداف الاتفاقية على الصعيد الوطني. ويتبين من الخبرة المكتسبة أن هذه العملية تأخذ شكل أداة للتعلم والتوعية وآلية لإبداء الآراء تعزز تبادل المعلومات بشأن السياسات والتدابير الثقافية. وهي تحسّن أيضاً فهم الاتفاقية على الصعيد العالمي وتساهم في رصد التقدم المحرز وتبيان التحديات والفرص، وتدعم اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات من موقع المطلع في المستقبل.

٤ قدمت الأطراف التالية تقاريرها الدورية: إثيوبيا، وأرمينيا، وإستونيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وتوغو، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسويد، وفلسطين، وقبرص، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، والكويت، والنرويج، والنيجر، واليونان.

١٢- وعلى وجه الخصوص، سلط أعضاء اللجنة والمراقبون الضوء على أهمية اتباع عملية تشاركية لصياغة التقارير تشمل المجتمع المدني وأوساط البحث العلمي والإعلاميين، فضلاً عن التعاون بين الوزارات. وأشارت عدة أطراف إلى أن عملية تقديم التقارير الدورية تشكل فرصة لسد الفجوات والتغلب على انعدام الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني.

١٣- ولاحظت الأطراف أن عملية تقديم التقارير الدورية قد خلّفت آثاراً ملموسة على مستوى السياسات على الصعيد القُطري. فعلى سبيل المثال، باشرت عدة أطراف عمليات تشريعية وسياسية متماشية مع الاتفاقية وأهدافها. فبدأت *إندونيسيا* مثلاً إجراءات استحداث قانون وطني جديد بشأن الثقافة استخدمت فيه إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥؛ وتضع *إثيوبيا* سياسات جديدة للسينما والموسيقى وتعدّ قائمة معدات ذات صلة بالأنشطة الثقافية لإدراجها في قائمة أصناف "معفاة من الرسوم" لدعم الصناعات الإبداعية.

١٤- وصدر العديد من التعليقات الإيجابية وجرى الإعراب عن الكثير من آيات التقدير للوكالة السويدية للتنمية الدولية ولحكومة السويد على دعمهما الفعال لبرنامج بناء القدرات. وشددت البلدان المستفيدة على فعالية البرنامج، مشيرة إلى القيمة المضافة التي يقدمها الخبراء الدوليون من خلال المساعدة التقنية والتعاون المثمر القائم بين الأفرقة الوطنية المتعددة الأطراف والأمانة والمكاتب الميدانية لليونسكو. وقد رسّخت العملية التشاركية لإعداد التقارير قدرات الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني، وعززت التعاون بين الوزارات، ويسّرت إقامة حوار بناء مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في وسائط الإعلام والمنظمات الثقافية وبين الفنانين ومحترفي الثقافة ومنظمات المجتمع المدني. وأقرت الأطراف بأن البرنامج قد اقتُدي به لتنفيذ مبادرات أخرى، مثل تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لجزر منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنجليزية. وقدمت المكاتب الميدانية أيضاً المساعدة التقنية إلى موزمبيق وإكوادور انطلاقاً من الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في إطار المشروع الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية؛ ونُظمت حلقة عمل بالاشتراك مع المكتب الميداني في أبوجا استفادت منها توغو وغينيا وكوت ديفوار.

١٥- وأقرت الأطراف بضرورة مواصلة تنفيذ برنامج بناء القدرات وتوسيع نطاقه. وفي هذا الصدد، أنتج البرنامج المذكور العديد من الأنشطة الجانبية، مثل تنظيم تدريب محدد مخصص للصحفيين في السنغال وبوركينا فاسو لتوعيتهم بالاتفاقية، واقتراح مشاطرة اتفاقيات ثقافية أخرى الدروس المستفادة من هذا البرنامج. وللمرة الأولى جُمعت البيانات من مختلف أصحاب المصلحة في عدة بلدان مستفيدة، الأمر الذي فتح آفاقاً وفرصاً جديدة لوضع سياسات من موقع المطلع تتعلق بالمبادئ التوجيهية للاتفاقية.

١٦- وفيما يتعلق بالتحديات، أعرب أعضاء اللجنة والمراقبون عن قلقهم إزاء التفاوت بين عدد التقارير الدورية المتوقعة وعدد التقارير الدورية المقدمة، مما يقوض مستوى المعلومات والبيانات المستخدمة لإعداد التقرير العالمي الثاني. واتُفق بالتالي على أن تؤخذ في الاعتبار قدر الإمكان في الطبعة الثانية من التقرير العالمي جميع التقارير الدورية المقدمة قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

١٧- ومن بين التحديات التي أثارتها اللجنة والتي ينبغي مراعاتها في برامج المساعدة التقنية المقبلة ما يلي:

(١) الوقت والموارد البشرية اللازمان لإعداد التقارير الدورية، بما في ذلك تنسيق الأطر الزمنية لعدد كبير من أصحاب المصلحة المعنيين؛

(٢) العدد المرتفع للطلبات الوطنية والدولية المقدمة إلى الإدارات المركزية؛

(٣) الصعوبات على صعيدي التنظيم والتواصل التي تواجهها الحكومات الأقل اعتيادا على العمل مع المجتمع المدني؛

(٤) صعوبة أداء عمل متعدد التخصصات بين هيئات حكومية مختلفة؛

(٥) انخفاض الموارد البشرية في الإدارات الثقافية؛

(٦) الحاجة إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني على تنمية قدراتها لإعداد التقارير؛

(٧) الافتقار إلى البيانات والإحصاءات بسبب الضعف النسبي للصناعات الثقافية في بعض البلدان وصعوبات جمع البيانات في بلدان أخرى.

١٨- أعرب العديد من أعضاء اللجنة عن اهتمامهم الشديد بتعزيز تبادل الآراء بين الأطراف بشأن الممارسات الجيدة والخبرات في مجال إعداد التقارير الدورية. وعلى وجه الخصوص، جرى التشجيع على التفكير المشترك والتشاور بين الأطراف في المجموعات الإقليمية وخارجها بشأن إعداد تقاريرها الدورية كحل ممكن للتغلب على بعض التحديات المطروحة.

١٩- وأخيراً، لأغراض تبادل المعلومات، اقترحت اللجنة على مؤتمر الأطراف أن يجعل التقارير الدورية الواردة قبل كل دورة من دورات اللجنة متاحة للعموم على الموقع الشبكي للاتفاقية، وأن ينقح وفقاً لذلك المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن بالمادة ٩. وعلاوة على ذلك، اقتُرح، في عملية التنقيح ومن أجل تحقيق الاتساق، أن يكون هناك تنسيق أفضل بين إطار التقارير الدورية التي تقدَّم كل أربع سنوات، بما في ذلك ملحقها الإحصائي، وإطار الرصد الشامل للاتفاقية (الملحق الثاني).

تحليل الأمانة

٢٠- بالتزامن مع الذكرى العاشرة للاتفاقية، أتاح إصدار التقرير العالمي الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ للأطراف وأصحاب المصلحة غير الحكوميين فرصة إجراء استعراض نقدي للإنجازات وتوجيه تنفيذ الاتفاقية خلال العقد المقبل.

٢١- وكان إطار الرصد، الذي يستند إلى ٤ أهداف شاملة و١٠ مجالات للرصد و٣٣ مؤشراً أساسياً (انظر الملحق الثاني) إحدى السمات البارزة للتقرير العالمي لعام ٢٠١٥. ويمكن تلخيص الأهداف الشاملة والنتائج الأساسية على النحو التالي:

(١) **"دعم النظم المستدامة للإدارة في مجال الثقافة"(الهدف الأول)** الذي يقتضي إنشاء نظم فعالة للإدارة في مجال الثقافة تلبي احتياجات الناس وتكون شفافة في عمليات صنع القرار، وتشاركية من خلال إشراك

المجتمع المدني في تصميم السياسات وتنفيذها، ومستنيرة بفضل الجمع المنتظم للأدلة التي يمكن أن تدعم قرارات السياسة العامة. وتبين النتائج الواردة في التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ أنه تم اعتماد استراتيجيات جديدة للسياسة الثقافية بغية تعزيز سلسلة القيم الثقافية. ومع ذلك، يشير التقرير أيضاً إلى نقص في آليات التقييم والرصد الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد مدى تحقيق الشفافية في صنع القرار. ويذكر التقرير أن دور "الرقابة الثقافية" الذي يضطلع به المجتمع المدني لا يزال دون المستوى المطلوب وأن منابر الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني غير موجودة أو هشة. وأخيراً، أظهر التقرير غياب المعلومات الموثوقة وموارد البيانات اللازمة لوضع سياسات من موقع المطلع.

(٢) **"تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة" (الهدف الثاني)** الذي يستلزم تحقيق توازن في تداول السلع والخدمات الثقافية، وإزالة الحواجز التي تعترض المهنيين والفنانين المبدعين للسفر بحرية، والإقرار بالطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية في أطر واتفاقات تجارية جديدة بصفتها أدوات لتوفير فرص جديدة. ولكن التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ يشير إلى أن تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية على الصعيد العالمي لا يزال بعيد المنال. وبالفعل، بلغ إجمالي قيمة الصادرات من السلع الثقافية ٢١٢,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، وتمثل البلدان النامية (باستثناء الهند والصين) ٢٠ في المائة فقط من هذه التجارة. ويخلص التقرير أيضا إلى أن قيوداً تُفرض على سفر المهنيين والفنانين الثقافيين من النصف الجنوبي للكرة الأرضية أكثر بكثير مما تُفرض على المهنيين الثقافيين من النصف الشمالي، مما يحد من وصولهم إلى جمهور جديد وأسواق جديدة وفرص محتملة للتعاون. وأخيراً، يكشف التقرير أن الاتفاقية كان لها على ما يبدو أثر إيجابي في تنفيذ أطر واتفاقات تجارية جديدة في السنوات العشر الماضية، وتحديدا بروتوكولات التعاون الثقافي الملحقة بالاتفاقات التجارية التي تعترف بالطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية.

(٣) "**إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة" (الهدف الثالث)** الذي يفترض تضمين الثقافة في خطط التنمية الوطنية على أساس مبادئ الإنصاف في توزيع الموارد الثقافية؛ ودمج الثقافة كعنصر استراتيجي في الأطر الإنمائية الدولية لدعم ظهور قطاعات إبداعية ديناميكية في البلدان النامية؛ وتعزيز المساعدة التقنية والمالية لترسيخ القدرات البشرية والمؤسسية ودعم الإبداع في البلدان النامية. وتشير النتائج الرئيسية للتقرير إلى أن الثقافة تندرج بصورة متزايدة في خطط التنمية الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق نتائج اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. ويذكر التقرير أيضاً أن برامج المساعدة الإنمائية الدولية التي تتناول على وجه التحديد الصناعات الثقافية والإبداعية والاستراتيجيات القطاعية المحددة قد صُممت. ولكنه يؤكد أيضاً أن المساهمات المالية التي تقدَّم للثقافة في إطار خطط التعاون الدولي قد انخفضت.

(٤) **"تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية" (الهدف الرابع)** الذي يعني أنه لا يمكن حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي إلا إذا كانت حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكفولة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تحقيق المساواة بين الجنسين للنساء المبدعات والمنتجات للسلع والخدمات الثقافية، باعتبارها حجر الزاوية في حقوق الإنسان؛ وكذلك ينبغي تعزيز وحماية الحرية الفنية، بوصفها ركيزة لحرية التعبير الأساسية. بيد أن التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ يبيّن أن حقوق الفنانين في التعبير عن أنفسهم بحرية تُنتهك بشكل متزايد في العالم أجمع. ويخلص أيضاً إلى أن القيود المفروضة على الحرية الفنية والوصول إلى أشكال التعبير الفني ينجم عنها خسائر ثقافية واجتماعية واقتصادية فادحة، وتحرم الفنانين من وسائل التعبير وسبل العيش، وتنشر بيئة غير آمنة لجميع العاملين في الفنون وجمهورهم. وأخيراً، يشير التقرير إلى أن المرأة، الممثلة بقوة في القطاع الإبداعي، لا تزال ضعيفة التمثيل في عدد من المهن الثقافية وفي مناصب صنع القرار في العديد من المنظمات والصناعات الثقافية.

٢٢- وستصدر الطبعة الثانية من التقرير العالمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتُطلق أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة. وسيتحرك التقرير في عدة اتجاهات جديدة عن طريق تنفيذ عدد من المؤشرات الأساسية الـ ٣٣ ووسائل التحقق ذات الصلة التي عُرضت في الطبعة الأولى. وسيقيّم أثر السياسات والتدابير المبلغ عنها حديثاً ويقدم أدلة على كيفية مساهمتها في تنفيذ العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة، فضلاً عن معالجة الصعوبات التي تعترض تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتضمن التقرير أفكاراً تحليلية عن الاتجاهات والتطورات الحديثة والناشئة في المجال الثقافي التي سيُلفت انتباه الأطراف إليها.

أثر عملية إعداد التقارير الدورية والتقرير العالمي لعام ٢٠١٥

٢٣- أثبتت آليات إعداد التقارير والرصد التابعة للاتفاقية إمكانياتها كأدوات استراتيجية لدعم عملية صنع السياسات التشاركية والشفافة والمستنيرة. وهي تتيح بالفعل فرصة لفهم حالة القطاعات الإبداعية بشكل أفضل، ووضع النقاط المرجعية، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية في المستقبل، وتبادل الممارسات المبتكرة على صعيد السياسات على المستويين الوطني والدولي. وبذلك تؤطر هذه الآليات عملية صنع السياسات المتعلقة بتنوع أشكال التعبير الثقافي، وتحدد رؤى واستراتيجيات جديدة تسهم في إعادة رسم السياسات الثقافية في جميع أنحاء العالم.

٢٤- واعتمدت عدة بلدان تدابير تشريعية أو ذات صلة بالسياسات ترمي إلى تنفيذ أهداف الاتفاقية وفقاً للإطار الجديد، مثلما فعلت بوركينا فاسو والسنغال بشأن وضع الفنان. وينسحب ذلك على صياغة أو تكييف السياسات والتدابير نتيجةً لعملية إعداد التقارير الدورية والنتائج التي توصل إليها التقرير العالمي الجديد. وإطار الرصد الخاص بالاتفاقية على سبيل المثال يغذي مباشرة بما يلزم من معلومات عمليةَ التفكير الجارية بشأن تجديد السياسة الثقافية في كيبيك (كندا)، التي من المتوقع أن يقدَّم مشروعها إلى الجمعية الوطنية في كيبيك في حزيران/يونيو ٢٠١٧ لمرحلة تشاور. وفي تنزانيا، ساعدت عملية إعداد التقارير الدورية على إرساء الأسس لصياغة السياسة الوطنية للفنون بصورة تشاركية. وأبلغت بلدان أخرى مثل إكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبنما، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وشيلي، والكامرون،

والمكسيك، والهند عن إجراءات جديدة في مجال السياسات. وعلى مستوى المدينة، وضعت مدينة اليونسكو الإبداعية في سانتوس (البرازيل) إطاراً لرصد مؤشرات الاقتصاد الإبداعي استناداً إلى إطار الاتفاقية، سيتم تحديثه بانتظام من قبل مرصد الاقتصاد الإبداعي الذي تم إنشاؤه مؤخراً.

٢٥- وتسهم دورة إعداد التقارير، على وجه الخصوص، في إنشاء منابر حوار شامل في ما يتعلق بالسياسات بين الجهات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، يشارك فيها مهنيون ثقافيون وإعلاميون، وفي وضع آليات تنسيق جديدة بين مختلف الوزارات المسؤولة عن مسائل مثل التجارة والعمالة والشؤون الاجتماعية، أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو التنمية، أو التعاون الدولي.

٢٦- وجرى توسيع نطاق برنامج بناء القدرات من خلال التآزر مع أنشطة البرنامج العادي لليونسكو. وفي الواقع، يستخدم مرفق الخبراء والمكاتب الميدانية لليونسكو منهجية وأدوات تشاركية لرصد السياسات، فضلاً عن محتويات التقرير العالمي ونتائجه الرئيسية، وذلك لدعم أطراف تشمل: إكوادور، وألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجامايكا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وكوت ديفوار، وكينيا، ومدغشقر، وموزمبيق.

٢٧- وقد أتاح كل من التقرير العالمي وبرنامج بناء القدرات فرصة فريدة للتوعية بالمواضيع الرئيسية والناشئة المتعلقة بتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي، أي الحرية الفنية، والتعددية الإعلامية، والمساواة بين الجنسين. وبفضل الاهتمام الذي أثاره التقرير العالمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تصدرت هذه المسائل العديد من الفعاليات العامة والمناقشات والموائد المستديرة والمؤتمرات على الصعيدين الدولي والوطني. كما عززت عمليات إعداد التقارير الوطنية تبادل المعلومات والشفافية في صنع السياسات ومكنت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من إجراء حوار مفتوح مع الحكومات للمرة الأولى. وأخيراً، أدى التقرير العالمي أيضاً دوراً محفزاً لإدراج الحرية الفنية في مشروع البرنامج والميزانية لليونسكو للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (الوثيقة ٣٩م/٥).

٢٨- ويُستخدم التقرير العالمي أيضاً كنص مرجعي أساسي من قبل الأكاديميين والجامعات في جميع أنحاء العالم لتثقيف جيل جديد من صانعي السياسات الثقافية والباحثين. فعلى سبيل المثال، استُوحي التقرير العالمي لتحديد محتوى العديد من الدورات والبرامج الجامعية وُيستخدم كمادة تدريبية فيها؛ ومن هذه الدورات والبرامج: البرنامج الإقليمي الرئيسي الأول عن الإدارة الثقافية وسياسات الثقافة في المنطقة العربية في جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء (المغرب)، وبرنامج البكالوريوس الجديد في الصناعات الثقافية والإبداعية في كلية هانغ سنغ للإدارة في هونغ كونغ (الصين)، ودرجة الماجستير في إدارة المنظمات الثقافية في جامعة بوينس آيرس (الأرجنتين)، ودرجة الماجستير والدكتوراه في السياسة الثقافية والإدارة في جامعة الفنون في بلغراد (صربيا)، ودرجة الماجستير في الصناعات الثقافية والإبداعية في جامعة موناش (أستراليا) ودورة السياسة والقيادة الثقافية في جامعة ويتس (جنوب أفريقيا).

٢٩- ويساهم إطار الرصد الوارد في التقرير العالمي لعام ٢٠١٥ في أنشطة اليونسكو للرصد والتقييم أيضاً. فقد حثت دائرة الرقابة الداخلية التابعة لليونسكو وعدد من الدول الأعضاء المعنيين بالاتفاقيات الثقافية الأخرى لليونسكو على وضع أطر رصد مماثلة. واقتداءً بإطار اتفاقية عام ٢٠٠٥، استشار قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وقطاع العلوم أيضاً أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥ خلال مرحلة وضع المفاهيم لإطار الرصد الخاص بهما، وذلك لمتابعة التقدم المحرز في السياسات الاجتماعية والعلمية.

الخطوات المقبلة

٣٠- دخلت الاتفاقية مرحلة تشغيلية جديدة مع انطلاق عملية شاملة لإعداد التقارير الدورية ونشر طبعة افتتاحية من تقرير عالمي يتابع تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥.

٣١- ويثبت انخفاض معدل تقديم التقارير الدورية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ ضرورة مواصلة بناء القدرات في مجال رصد السياسات وكذلك في تنفيذ المؤشرات وجمع الإحصاءات الثقافية على الصعيد الوطني.

٣٢- وأعرب عدد من الأطراف عن الحاجة إلى تعزيز الترابط بين إطار إعداد التقارير الدورية والإطار العام للاتفاقية. ولهذه الغاية، قد يقرر مؤتمر الأطراف أن يطلب إلى اللجنة استعراض المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن المادة ٩ المتعلقة بتقاسم المعلومات وشفافيتها، بما في ذلك إطار التقارير الدورية التي تقدَّم كل أربع سنوات بشأن تدابير حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وملحقه الإحصائي.

٣٣- وللحفاظ على الزخم والاستجابة للتوقعات ذات الصلة، تواصل الأمانة بذل جهودها بحثاً عن الموارد اللازمة لتوفير التدريب على رصد السياسات التشاركية للأطراف التي تطلب، وإعداد التقارير العالمية على أساس منتظم. ومن أجل القيام بذلك، تحتاج الأمانة إلى الحصول على تمويل جديد من خارج الميزانية. وعلى سبيل المثال، من أجل ضمان إنتاج التقرير العالمي الثالث (الذي سيصدر في عام ٢٠١٩)، يجب تأمين ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي قبل نهاية العام الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حالة استمرار تنمية القدرات على المدى الطويل، سيلزم مبلغ إضافي قدره ١,٥ مليون دولار أمريكي لإجراء تنمية مماثلة في القدرات في ١٢ بلداً خلال فترة السنتين المقبلة (٢٠١٨-٢٠١٩).

٣٤- وقد يرغب مؤتمر الأطراف في اعتماد القرار التالي:

مشروع القرار 6.CP 9

إن مؤتمر الأطراف،

١ - *وقد درس الوثيقة DCE/17/6.CP/9 وملحقاتها، وكذلك الوثيقة DCE/17/6.CP/INF.**4**،*

٢ - *وإذ يذكّر بقراره 5.CP 9a والقرارين 9.IGC 10 و10.IGC 9 الصادرين عن اللجنة،*

٣ – يحيط علماً بالتقرير العالمي لعام ٢٠١٥ المعنون "إعادة رسم السياسات الثقافية: عقد من الزمن لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من أجل التنمية"؛

٤ – ويقرر أن تقدّم الأطراف التي صدّقت على الاتفاقية في عام ٢٠١٤ تقريرها الدوري الأول الذي يقدَّم كل أربع سنوات إلى الأمانة قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وأن تقدّم الأطراف التي صدّقت على الاتفاقية في عام ٢٠١٥ تقريرها الدوري الأول قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛

٥ – ويقرر أيضاً أنه يتعين على الأطراف التي صدّقت على الاتفاقية في الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٣ ولم تقدّم بعد تقاريرها الدورية إلى الأمانة أن تقدّم تقاريرها الدورية قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛

٦ – ويطلب من الأمانة أن تدعو الأطراف المعنية إلى تجميع تقاريرها الدورية في موعد أقصاه ستة أشهر قبل الموعد النهائي المحدد لتقديمها، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٤ و٥ أعلاه؛

٧ – ويطلب من اللجنة أن تستعرض المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن المادة ٩، "تبادل المعلومات وشفافيتها"، وأن تقدّم نتائج استعراضها إلى دورتها السابعة؛

٨ – ويقرر فضلاً عن ذلك تعليق تطبيق الفقرة ٢٠ من المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن المادة ٩، "تبادل المعلومات وشفافيتها"، ونشر التقارير الدورية التي ترد قبل كل دورة من دورات اللجنة على الموقع الشبكي للاتفاقية؛

٩ – ويطلب أيضاً من الأمانة أن تقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تقريرها العالمي الثاني الذي يصدر كل سنتين عن تنفيذ الاتفاقية في العالم أجمع استناداً إلى التقارير الدورية وغيرها من المصادر؛

١٠– ويشجع الأطراف على توفير موارد خارجة عن الميزانية لبرنامج بناء القدرات فيما يتعلق بإعداد التقارير الدورية، ولإعداد ونشر الإصدارات المقبلة من التقرير العالمي، فضلاً عن تطبيق نظام عالمي لإدارة المعارف مصمَّم لتنفيذ المادتين ٩ و١٩ من الاتفاقية؛

١١– ويدعو اللجنة إلى أن تقدم إليه في دورته العادية المقبلة التقارير الدورية مشفوعة بتعليقاتها وتحليل الأمانة في شكل تقرير عالمي.

الملحق الأول

الأطراف التي ستُستحق تقاريرها في الفترة ٢٠١٧–٢٠١٨

الطرف	المستحَق في عام ٢٠١٧	المستحَق في عام ٢٠١٨
أفغانستان	X	
أنتيغا وبربيودا	X	
أستراليا	X	
أذربيجان		X
جزر البهاما		X
بلجيكا	X	
البوسنة والهرسك	X	
كولومبيا	X	
جزر القمر	X	
الجمهورية التشيكية		X
جمهورية الكونغو الديمقراطية		X
الجمهورية الدومينيكية	X	
السلفادور	X	
غينيا الاستوائية		X
غرينادا	X	
غيانا	X	
هاييتي		X
هندوراس		X
العراق	X	
ليسوتو		X
ملاوي		X
المغرب	X	
هولندا	X	
نيكاراغوا	X	
قطر	X	
جمهورية كوريا		X
سانت فنسنت وغرينادين	X	
صربيا	X	
ترينيداد وتوباغو		X
أوكرانيا		X
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	X	
المجموع	*19*	*12*
المجموع العام	***31***	

الأطراف التي كانت تقاريرها متوقعة ولم ترد خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٦

ألبانيا
أنغولا
بنغلاديش
بربادوس
بنين
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بوركينا فاسو
بوروندي
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
الصين
كونغو
كوت ديفوار
كرواتيا
جيبوتي
مصر
غابون
غامبيا
غواتيمالا
غينيا
هنغاريا
آيسلندا
آيرلندا
جامايكا
الأردن
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لكسمبرغ
مالي
مالطا
موريشيوس
الجبل الأسود
موزمبيق
نيجيريا
بنما
باراغواي
بيرو
جمهورية مولدوفا
رومانيا
رواندا
سانت لوسيا
سيشيل
سلوفينيا
جنوب أفريقيا
السودان
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

رصد اتفاقية عام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

المبادئ التوجيهية	ضمان حق الدول السيادي في اعتماد وتنفيذ سياسات لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي استناداً إلى عمليات ونظم إدارة مستنيرة وشفافة وتشاركية					
الأهداف	دعم نظم الإدارة المستدامة من أجل الثقافة					
النتائج المنشودة	تنفيذ سياسات وتدابير وطنية لتعزيز إنشاء مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها والإسهام في وضع نظم إدارة مستنيرة وشفافة وتشاركية للثقافة					
مجالات الرصد	*السياسات الثقافية*	*وسائل الإعلام العامة*	*البيئة الرقمية*	*إقامة شراكات مع المجتمع المدني*		
مؤشرات أساسية	تدعم السياسات الثقافية الوطنية إنشاء مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها	تدعم الأسس التشريعية حرية وتنوع وسائل الإعلام	تدعم الأسس التشريعية مبدأ الانتفاع العام بالإنترنت	تدعم الأسس التشريعية والمالية المجتمع المدني		
	يشارك العديد من الوكالات الحكومية في رسم السياسات	أهداف وسائل الإعلام العامة محددة ومضمونة قانوناً	تشجع السياسات والتدابير الإبداع الرقمي وتعزز مشاركة المجتمع المدني في البيئة الرقمية	يشارك المجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسات		
	تدعم الأطراف بفعالية عمليات رسم سياسات مستنيرة	سياسات وتدابير وسائل الإعلام العامة في خدمة جميع فئات المجتمع	تدعم السياسات والتدابير أسواق الصناعات الثقافية الرقمية الحيوية والمتنوعة	شارك المجتمع المدني بفعالية في التصديق على الاتفاقية وتعزيزها		

المبادئ التوجيهية	تيسير الانتفاع المنصف والانفتاح والتوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وكذلك حرية تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة	الاعتراف بتكامل الجانبين الاقتصادي والثقافي للتنمية المستدامة	ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في التعبير والإعلام والاتصالات بوصفها شرطاً لإنشاء وتوزيع تنوع أشكال التعبير الثقافي			
الأهداف	تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة	إدماج الثقافة في أطر التنمية المستدامة	تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية			
النتائج المنشودة	تنفيذ تدابير المعاملة التفضيلية لتيسير التداول المتوازن للسلع والخدمات الثقافية وتعزيز تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة حول العالم	تشمل سياسات التنمية المستدامة وبرامج المساعدة الدولية الثقافة بوصفها بعداً استراتيجياً	تنفيذ التشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز كل من الحرية الفنية وحقوق الفنانين الاجتماعية والاقتصادية			
مجالات الرصد	*تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة*	*تداول السلع والخدمات الثقافية*	*المعاهدات والاتفاقات*	*سياسات وخطط التنمية الوطنية المستدامة*	*برامج التنمية الدولية المستدامة*	*المساواة بين الجنسين*	*الحرية الفنية*
مؤشرات أساسية	تضمن الأسس التشريعية حرية التنقل	تدعم الأسس التشريعية تداول السلع والخدمات الثقافية	تروّج الأطراف أهداف ومبادئ الاتفاقية في منتديات أخرى	إدراج الثقافة في سياسات وخطط التنمية الوطنية المستدامة	إدراج الثقافة في برامج التنمية الدولية المستدامة	يضمن الإطار التشريعي المساواة بين الجنسين في الميدان الثقافي	تدعم الأسس التشريعية حرية التعبير
	تدعم السياسات والتدابير التنقل انطلاقاً من بلدان الجنوب	تدعم السياسات والتدابير تداول السلع الثقافية على الصعيد الدولي	الاتفاقية المشار إليها صراحة في المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية	تدعم السياسات والتدابير الإنصاف في توزيع الموارد الثقافية على الصعيد الإقليمي	تعزز برامج المساعدة التقنية القدرات البشرية والمؤسسية في الصناعات الثقافية والإبداعية في البلدان النامية	تدعم السياسات والتدابير المرأة بوصفها مبدعة ومنتجة للسلع والخدمات الثقافية	تعزز السياسات والتدابير الحرية الفنية وتحميها
	تيسّر المبادرات غير الحكومية التنقل انطلاقاً من بلدان الجنوب	تدعم السياسات والتدابير تداول الخدمات الثقافية على الصعيد الدولي	تنفذ السياسات والتدابير المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية التي تدرج إشارة إلى الاتفاقية	تدعم السياسات والتدابير إنصاف الجماعات الأشد عرضة للتأثر في انتفاعها بالموارد الثقافية في المجتمع	تدعم المساعدة المالية الإبداع في البلدان النامية	تعزز السياسات والتدابير الفرصة المتاحة للمرأة في انتفاعها بالأنشطة والسلع والخدمات الثقافية	تعزز السياسات والتدابير حقوق الفنانين الاجتماعية والاقتصادية